بلا تأمل وان كان وقتها معيارا لما بعدها لا ينفع غيرها
كالظهر في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان
كان الصائم صحيحا مقيما فيصح بمطلق النية وبنية
النفل وواجب اخر لان التعيين في المعين لغو وان
كان موسرا فقيرا وروايتان والصحيح وقوعه عن رمضان
سواء نوى واجبا اخر او نفلا واما المسافر فان نوى
عن واجب اخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل
روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان
وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار يا عتبار انه
لا يصح في السنة الا مرة والعدة طالما تطرق باعتبار
ان افعاله لا تستغرق وقته فيضاف بمطلق النية
نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا وقع ما نوى
نظرا الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلاة
بضيق الوقت لان السعة بالنية بمعنى انه لو شرع
مستغلا صح وان كان حراما ولا ينفعه جواز من اجرا
الوقت بتعيين العبد فولاؤه انما ينفعه من فعله
كالحانث في اليمين لا ينفعه واحد من خصال الكفارة
الا في ضمن فعل هذا في الاداء واما في القضاء فلابد
من التعيين صلاة لوضوحها او حما ولما ان كثرت
الفوائت فاختلفوا في اشتراط التعيين لتعيين الفرض
المتحدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه

عليه قضا من رمضان واحد قضا مرة واحدة نوى ذلك او عنده
ولكن لو عين انه عن يوم بعينه انه تجوز ولا يجوز في
قضايا ان فلم يعين انه قضاء عن رمضان سنة كذا
واما قضا الصلاة فلا تجوز اذا لم يعين الصلاة ويومها
بان يعين ظهر يوم كذا او لو نوى اول ظهر عليه او اخر
ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاولى
الثابتة او اشتبهت عليه او اراد التسهيل على نفسه
وذكر في المحيط ان نية التعيين في الصلاة لم يشترط
باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان
مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب
الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت
تكفيه نية الظهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا
كما في خان وغيره صلاته وهو المعتمد كذا في التبيين
وقالوا في المحيط وقالوا في النهر لا يجب التعيين بين الحدث
والجنابة حتى لو نام الجنب يريد به الوضوء جاز خلافا
للخصاف لانه ينفع لهما على صفة واحدة فيميزه
بالنية كالظهر والعصر المفروضة قالوا وليس بصحيح لان
الحاجة انما تقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤدي
به هاشما لان الشروط براعي وجودها لا غير الا ترى انه
لو نام للفصد جاز له ان يصلي به غيره

التعيين لتمييز الاجناس

Copyright © King Saud University